

Distr.: General
30 September 2004
Arabic
Original: French

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

البند ٦٥ (ز)

نزاع السلاح العام الكامل

القذائف

تقرير الأمين العام

ضميمة*

المحتويات

الصفحة

٢	ثانيا - الردود الواردة من الدول الأعضاء
٢	فرنسا

* ورد هذا الرد بعد تقديم التقرير الرئيسي.



ثانيا - الردود الواردة من الدول الأعضاء

فرنسا

[الأصل: بالفرنسية]

[١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٤]

ترحب فرنسا، التي شارك خبير لها في فريق الخبراء المعني بمسألة القذائف من جميع جوانبها، بمواصلة وتعميق الأعمال التي بدأها الفريق سنة ٢٠٠٢، أثناء الدورات الثلاث المقرر عقدها خلال سنة ٢٠٠٤. وكانت فرنسا تأمل، بالخصوص، أن تتيح المناقشات توجيه توصيات جوهرية إلى الأمين العام. ومن هذا المنطلق، تود فرنسا، التي تشاطر الرد المقدم من أيرلندا باسم الاتحاد الأوروبي والمرسل إلى الأمانة العامة في ٢٥ حزيران/يونيه الماضي، أن تسوق الملاحظات التكميلية الآتية:

رغم أن النهج المتبع في قرار الجمعية العامة ٣٧/٥٨ يدعو إلى النظر في مسألة القذائف من جميع جوانبها، أيا كان مداها أو طاقة حملتها، فإن فرنسا ترى أن من المهم التمييز بين القذائف التسيارية والقذائف الانسيابية، وهي وسائل إيصال لأسلحة الدمار الشامل يشكل انتشارها تهديدا للسلام والأمن الدوليين، وأنواع القذائف الأخرى التي يتعين أن تكون محل مزيد من النقاش بشأن توازن القوى التقليدية في سياق مختلف.

وفي ما يتعلق بوسائل إيصال أسلحة الدمار الشامل، ترى فرنسا أن من المناسب التمييز بين إشكالية حيازة أسلحة من هذا القبيل وإشكالية تصديرها. فحيازة قذائف حاملة لأسلحة دمار شامل (سواء عن طريق الإنتاج الوطني أو الاستيراد)، يندرج عامة في سياق إقليمي واضح المعالم. وغالبا ما يتم هذا الاختيار وفق تصور بيعة أمنية متدهورة (التوترات الإقليمية وانعدام الاستقرار السياسي مثلا).

أما المشاكل المتعلقة بتصدير القذائف أو ما يتصل بها من السلع والتكنولوجيات الحساسة، فهي تتجاوز بكثير الإطارات الإقليمية، وينبغي من ثم أن تعالج على الصعيد الدولي. كما أنها تستوجب أن تتوخى البلدان الرئيسية المنتجة والمصدرة للقذائف سلوكا مسؤولا في صادراتها. وتلاحظ فرنسا في هذا الصدد أن عددا كبيرا من هذه البلدان قد انخرطت في نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف ووقعت مدونة لاهاي لقواعد السلوك المتعلقة لمنع انتشار القذائف التسيارية.

وفي هذا الصدد فإن فرنسا، مع اعترافها بحق كل بلد في اختيار ما يراه مناسبا من وسائل الدفاع عن نفسه، ترقب بأقصى قدر من الحذر الأنشطة المتسببة في الانتشار التي تقوم

بها بعض البلدان التي تصدر مركبات قادرة على إيصال أسلحة دمار شامل، وتضطلع ببرامج من شأنها أن تهدد أمن جيرانها، بل أمن مناطق أخرى من العالم. وفضلا عن ذلك، تلاحظ فرنسا مع القلق الدور المتنامي الجديد الذي تضطلع به في ما يظهر بعض الشبكات السرية غير التابعة للدولة في حيازة القدرات التسيارية. وهذه مسائل تناولها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في قراره ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ووضع تدابير لمعالجتها.

وتكلمة للنهج الذي لا غنى عنه والمتمثل في مراقبة الصادرات، تود فرنسا أن تشدد على أهمية إسهام تدابير بناء الثقة والشفافية في هذا الصدد، وهي تدابير من المفيد تحقيقها متى وجدت، وإرساؤها حيثما انعدمت، ولا سيما على أساس إقليمي. وهكذا تؤيد فرنسا عملية تعميم مدونة لاهاي لقواعد السلوك على الصعيد العالمي، وتعميم ما صاحبها من تدابير الشفافية ومنها: الإبلاغ المسبق عن عمليات الإطلاق التسيارية والفضائية، وتقديم البيانات السنوية عن البرامج التسيارية والفضائية. وينبغي من المنظور ذاته أن يقوم مزيد من الدول بإثراء سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية الذي يكفل كل سنة الشفافية فيما يتعلق بوجه خاص بعمليات نقل القذائف ومركبات الإطلاق.

ويمكن كذلك التفكير في أنواع أخرى من تدابير بناء الثقة في ما يتعلق تحديدًا بالقذائف على أساس إقليمي دائما، مثلا: الحد بصورة طوعية من المدى/الحمولة، ووقف الرحلات التحريية، وإبلاغ البلدان المجاورة أو المتأثرة مباشرة بعمليات الإطلاق بالنسبة للبلدان التي لم توقع بعد مدونة لاهاي لقواعد السلوك، وقرارات الفصل بين رأس القذيفة وممتنها. ويمكن، عند الاقتضاء، وحسب طرق من المطلوب تحديدها، تكلمة تدابير الثقة هذه بآليات طوعية للتحقق المتبادل. ويمكن أن تجد هذه التدابير سبيلها إلى التطبيق خاصة في حالة التحقق من وجود الرؤوس التقليدية على القذائف العاملة.

وتحرص فرنسا في الأخير على التأكيد على ما يضطلع به مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من دور لا يعوض، ما دام السلام والأمن الدوليين معرضين لخطر انتشار وسائل إيصال أسلحة الدمار الشامل. ولهذا السبب ترى فرنسا أن من المهم أن يُحافظ بشكل خاص، داخل الأمم المتحدة، وتحت تصرف مجلس الأمن، على الكفاءات التي اكتسبتها اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة، ثم لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش في ميدان القذائف والطائرات بدون طيار، حيث يمكن الاستعانة بهذه الكفاءات مستقبلا في حالة حدوث أزمة دولية أو عند الشك في حيازة قذائف.